

قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على صافي الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)

الباحث. عبدالستار صالح محمد البيلوي

أ.د. علي أحمد درج الدليمي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الانبار

darajali83@yahoo.com

Abdulsattarsalih100@gmail.com

Measuring and analyzing the impact of public spending on the net trade balance in Iraq for the period (2004-2020)

Researcher: Abdul Sattar Saleh M. Al-Bilawi

Prof. Dr. Ali A. Daraj Al-Dulaimi

تاريخ استلام البحث 2022 / 8 / 31 تاريخ قبول النشر 2022 / 10 / 5 تاريخ النشر 2023 / 4 / 4

المستخلص:

يُعَدُّ موضوع الإنفاق العام وصافي الميزان التجاري من المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين، إذ يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري في العراق، وتحليل واقع وهيكل الإنفاق العام وصافي الميزان التجاري فضلاً عن بيان الآثار المالية والتجارية للإنفاق العام في العراق. اعتمد الباحث أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي لبيان الإطار النظري لكل من الإنفاق العام وصافي الميزان التجاري، والمنهج الاستقرائي باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة إلى منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) إذ تم استعمال البيانات السنوية للمدة (2004-2020) لقياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام وصافي الميزان التجاري من خلال استعمال البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

وتوصل البحث إلى أن هنالك علاقة طردية بين الإنفاق العام وصافي الميزان التجاري العراقي، إذ إن زيادة الإنفاق العام يؤدي بدوره إلى زيادة صافي الميزان التجاري، أي إن زيادة الإنفاق العام بمقدار (1) مليار دينار فأن صافي الميزان التجاري يزداد بمقدار (266) مليون دينار، وهذه النتيجة مطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام ، صافي الميزان التجاري، نموذج (ARDL)

Abstract

The issue of public spending and the net trade balance is one of the topics that aroused the interest of researchers. The research aims to analyze and measure the impact of public spending on the trade balance in Iraq, analyze the reality and structure of public spending and the net trade balance, as well as show the financial and commercial effects of public spending in Iraq. The researcher adopted the method of blending the descriptive analytical approach to show the theoretical framework for both public spending and the net trade balance, and the inductive approach using modern standard models based on the Autoregressive Distributed Deceleration Model (ARDL) methodology, as the annual data for the period (2004-2020) was used to measure and analyze the relationship between public spending and the net trade balance through the use of the statistical program (Eviews 9).

The research found that there is a direct relationship between public spending and the net trade balance of Iraq, as the increase in public spending leads in turn to an increase in the net trade balance, meaning that the increase in public spending by (1) billion dinars, the

net trade balance increases by (266) million dinars. This result is consistent with the logic of economic theory.

Keywords: Public Expenditure, Net Trade Balance, Autoregressive (ARDL).

المقدمة:

يُعد الإنفاق العام من أهم المتغيرات الاقتصادية في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلا أن هناك عدة فوارق منها ما يتعلق بطبيعة الهيكل الإنتاجي ومنها ما يتعلق بتركيبة المجتمع وتصرف أفراد وحجم ما تقدم من نفقات وإعانات للأفراد ، فظاهرة زيادة حجم الإنفاق العام تعاني منها جميع الدول بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية وهذه الزيادة في حجم الإنفاق العام لها آثارٌ عدة على جميع المتغيرات الاقتصادية ، كالنواتج المحلي الإجمالي وحجم الإنتاج القومي والأسعار فضلاً عن آثاره غير المباشرة من خلال عمل كل من المضاعف والمعدل، إذ يمثل الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية وإن عملية التوسع في حجم الإنفاق العام ستؤثر على أداء النشاط الاقتصادي، وكذلك يضعف بشكل خاص من عمل أداء السياسة المالية، لقد واجه الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية لم يستطع التخلص منها كونها مرتبطة ببعضها ببعض، فاختلال هيكل الميزان التجاري هو انعكاس لاختلال آخر أشد وطأة ألا وهو اختلال الهيكل الانتاجي نتيجة الاحادية الريعية وإهمال القطاعات الأخرى، ومن ثم انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مساهمة قطاع النفط ، انعكس ذلك على عدم تنوع هيكل الصادرات والاعتماد على الصادرات النفطية.

أهمية البحث Research Importance

تتبع هذه الأهمية من أن الإنفاق العام ، يعد أداة هامة بيد الدولة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، ولذلك فإن التوقف عند نقاط الضعف التي تعاني منها السياسة الاقتصادية في هذا الميدان ودراستها دراسة معمقة لمعرفة أسباب ضعفها ومعالجة هذه الأسباب، تشكل مسألة في غاية الأهمية وذلك من أجل التوصل الى السبل الفعالة التي يمكن استخدامها من قبل صانعي القرار في تحسين الوضع الاقتصادي.

مشكلة البحث Research Problem

تتجسد المشكلة في أن هناك نقاط ضعف في السياسية الإنفاقية في العراق، وأنه لا يمكن الاستمرار بتلك السياسة نفسها التي سادت خلال الفترة الماضية، لأن ذلك يؤدي الى أثار سلبية تحد كثيراً من النتائج الايجابية المبتغاة على صعيد دفع عجلة التنمية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي .

فرضيات البحث Research Hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام وصافي الميزان التجاري العراقي.

هدف البحث Research Objectives

تتمثل الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها في:

- 1-بيان أثر الانفاق العام في الميزان التجاري العراقي، فضلاً عن تسليط الضوء على واقع اختلال هيكل الميزان التجاري وذلك بهدف النهوض به، وتحديد حجم الاختلال الناتج عن الصادرات نتيجة الاعتماد على المورد الاحادي الا وهو النفط الخام مقابل تنوع هيكل الاستيرادات من السلع والبضائع المختلفة.
- 2- تحديد المشكلات التي تعاني منها كل من الصادرات والاستيرادات في العراق.
- 3- تحديد أثر الإنفاق العام على رصيد الميزان التجاري في العراق.

منهج البحث Research method

بغية تحقيق أهداف البحث وأثبتت الفرضية أعتمد الباحث أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري العراقي، والمنهج الاستقرائي القائم على القياس الاقتصادي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL) لقياس اثر الإنفاق العام في الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2020)، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews.9) في التقدير واستخراج النتائج.

حدود البحث Search Limits

تقتضي منهجية البحث العلمي وجوب تحديد ابعاد البحث للتمكن من عرضة بطريقة موضوعية تساعد على التوصل إلى نتائج منطقية وواقعية. ومن هذا المنطلق تتمثل حدود هذا البحث في:

- (1) **البعد المكاني:** تناول البحث بيان أثر الإنفاق العام على صافي الميزان التجاري في العراق.
- (2) **البعد الزمني:** يغطي البحث مدة زمنية (17 سنة) إذ تمتد من (2004-2020). وقد تم الحصول على البيانات السنوية المعتمدة من المصادر الرسمية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط.
- (3) **البعد القطاعي:** يتحدد البحث في القطاعين المالي والتجاري.

هيكلية البحث Research Structure

من أجل إثبات فرضية البحث وهدف البحث فقد قُسمَ البحث إلى ثلاثة محاور كما يأتي:

المحور الأول: وكان عنوانه الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق العام وصافي الميزان التجاري، أما **المحور الثاني:** فقد اختصّ لعرض إطار تحليل هيكل الإنفاق العام وصافي الميزان التجاري في العراقي للمدة (2004-2020)، فيما جاء **المحور الثالث:** بتحليل وقياس أثر الإنفاق العام على صافي الميزان التجاري في العراقي للمدة (2004-2020). واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

1-1- المحور لأول : الإطار النظري للإنفاق العام والميزان التجاري.

1-1-1- مفهوم الإنفاق العام:

يعرف الإنفاق العام على انه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة (عبد الحميد، 2005: 173)، وعرف على انه ما تنفقه الحكومة على شراء السلع والخدمات بهدف تقديم منافع عامة ودفع أثمانها عن طريق الضرائب ومصادر الإيرادات الأخرى (Mceachern, 2012: 354).

ومن وجهة نظر الباحث يعرف الإنفاق العام على انه عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او إحدى السلطات المكونة لها بقصد اشباع حاجة من الحاجات العامة فمن خلالها تتمكن الدولة من توفير البيئة الأساسية اللازمة للتنمية.

1-1-2- الميزان التجاري:

ويعرف على انه الفرق بين قيمة السلع والخدمات المباعة للأجانب من قبل المقيمين والشركات في بلد الأم وقيمة السلع والخدمات المشتراة من قبل الأجانب، بمعنى اخر الفرق بين قيمة البضائع والخدمات التي يتم تصديرها واستيرادها من قبل بلد ما (Mannur, 1999: 238).

من انخفاض في الطلب على النفط الخام وانخفاض أسعاره في الأسواق العالمية وتقليص حجم النشاط التجاري، مما انعكس ذلك سلباً على حجم النفقات العامة والذي أمكن من اتباع سياسة مالية انكماشية. ثم عاود الإنفاق العام إلى الارتفاع بشكل ملحوظ بعد التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية في حين شهدت النفقات العامة في عامي (2012 و 2013) ارتفاعاً لافتاً للانتباه فقد بلغت (90375) (106873) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (29.77%، 18.26%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (35.55%، 39.06%) على الترتيب، ويعزى سبب ذلك إلى زيادة الطلب على النفط الخام وتحسن أسعاره والذي انعكس ذلك إيجاباً على حجم النفقات العامة، مما أدى إلى وفرة في حجم الإيرادات العامة والذي أمكن من التوسع في الإنفاق، أما في الأعوام (2014 و 2015 و 2016) فقد شهد الإنفاق العام انخفاضاً كبيراً بلغ ما قيمته (83556) (70396) (67067) مليار دينار على التوالي وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (21.82%، 15.75%، 4.73%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (31.37%، 36.16%، 34.06%)، ويعزى سبب ذلك الانخفاض في الإنفاق العام إلى تدني مستوى الطلب العالمي على النفط الخام وانخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني في العراق بسبب دخول التنظيمات الإرهابية إلى عدد من محافظات العراق وتدمير العديد من المنشآت النفطية، مما أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات العامة، الأمر الذي انعكس سلباً على حجم الإنفاق العام (أي اتباع سياسة مالية انكماشية) وانخفاضها إلى مستويات كبيرة. ثم عاودت النفقات العامة إلى الارتفاع في الأعوام اللاحقة فقد بلغت في عام (2019) ما مقداره (111723) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (38.15%) في حين شكلت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (40.35%)، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى إلى التوسع في النفقات العامة، فيما شهد عام (2020) انكماش الطلب العالمي على النفط الخام وهبوط أسعاره، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية، بسبب تدهور الوضع الصحي العالمي جراء انتشار وباء كورونا (COVID-19) والعراق بشكل خاص. مما أدى لانخفاض الإيرادات العامة، وانعكس على النفقات العامة لتسجل ما مقداره (76081) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (31.90%) أما نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (34.62%) للعام المذكور.

نستنتج من خلال ما سبق أن النفقات العامة تصاعدت بشكل كبير بعد عام (2004) نتيجة للانفتاح الاقتصادي مع العالم الخارجي ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق من قبل الأمم المتحدة، وزيادة تصدير النفط وارتفاع أسعاره، فضلاً عن رغبة الدولة برفع مستويات المعيشة، وأعمار ما دمرته الحرب جميع ذلك أدى لزيادة النفقات العامة.

الجدول (1) واقع الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020).
(مليار دينار)

السنوات	الإنفاق العام	معدل التغير السنوي للإنفاق العام %	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي السنوي (GDP) %	نسبة مساهمة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) %
	(1)	(2)	(4)	(5)	(6)
2004	32117	----	53235	----	60.33
2005	26374	(17.88)	73533	38.13	35.87

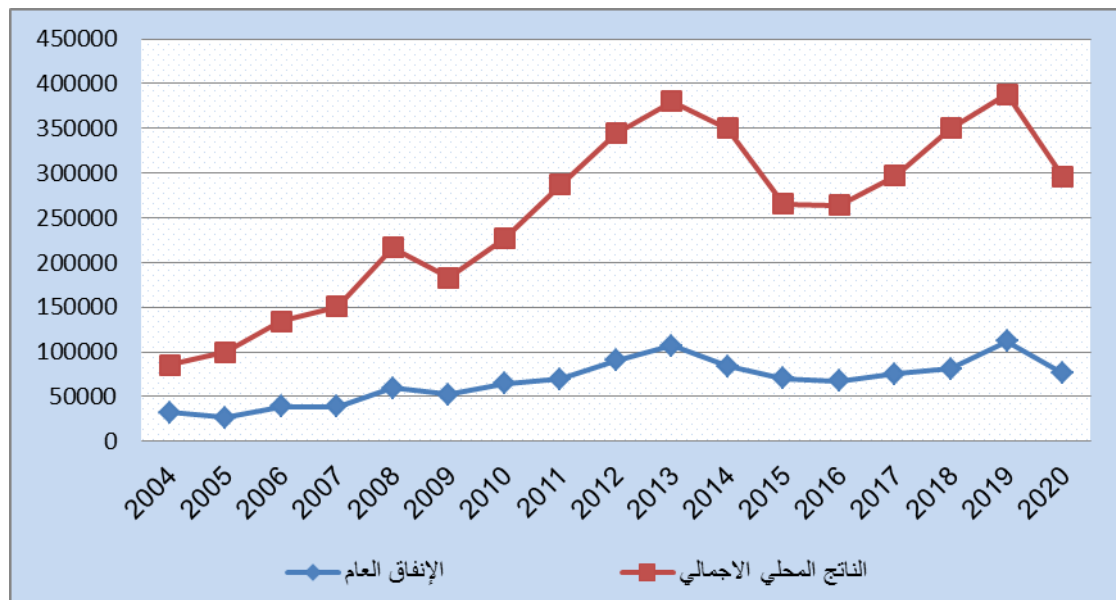
40.60	29.99	95587	47.14	38806	2006
35.02	16.60	111455	0.58	39030	2007
37.83	40.89	157026	52.20	59402	2008
40.24	(16.80)	130643	(11.51)	52567	2009
39.71	24.05	162064	22.42	64351	2010
32.04	34.10	217327	8.22	69640	2011
35.55	16.98	254225	29.77	90375	2012
39.06	7.62	273587	18.26	106873	2013
31.37	(2.65)	266332	(21.82)	83556	2014
36.16	(26.90)	194680	(15.75)	70396	2015
34.06	1.15	196924	(4.73)	67067	2016
34.06	12.56	221665	12.56	75489	2017
30.07	21.32	268918	7.13	80872	2018
40.35	2.69	276157	38.15	111723	2019
34.62	(20.42)	219768	(31.90)	76081	2020

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2020-2004).

- القيم بين قوسين () تعني إشارة سالبة.



الشكل (1) تطور مسار الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2020-2004).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

1-2-1-1- واقع الإنفاق الجاري في العراق: وهي النفقات الجارية الذي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي، ويأخذ إنفاقها اشكالا متعددة مثل الاجور والرواتب واعانات العاطلين عن العمل والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات (عبد الحميد، 2005: 192) أي هو الإنفاق الذي يتعلق بالسلع والخدمات لغرض الإنفاق التشغيلي، ويقسم إلى قسمين الأول: يشمل الخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد وما تتطلبه هذه الخدمات من رواتب وأجور للموظفين ومشتريات الحكومة المكتبية والخدمية لدوائرها ووزاراتها وبناء الخدمات الأساسية للمواطنين كالمدارس والمستشفيات والجامعات، فضلا عن النفقات العسكرية التي تستهلك القسم الأعظم كرواتب للمنتسبين وشراء الأسلحة والمعدات اما القسم الثاني ويشمل الدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة للمواطنين كالإعانات والمساعدات والمنح، نلاحظ ان النفقات العامة ارتفعت بعد عام (2003) وخاصة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري باستثناء بعض الأعوام وارتفعت النفقات بشكل كبير واصبحت عبء على الموازنات العامة للدولة (صالح وعدي، 2020: 371-391).

يتضح من خلال بيانات الجدول (2) أن الإنفاق الجاري في عام (2004) بلغ ما قيمته (29066) مليار دينار وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (54.60%)، ويشكل ثاني اعلى نسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (90.50%)، اما في عام (2005) شهد الإنفاق الجاري انخفاضا بلغ (22471) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-22.69%) وبنسبة مساهمة الإنفاق الجاري الى الإنفاق العام (85.20%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (30.56%) نتيجة للعمليات الإرهابية التي حدثت في تلك المدة، اما في عام (2006) شهد الإنفاق الجاري ارتفاعا بلغ (32957) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (46.66%) ويعود ذلك الى عدة اسباب منها، قيام الدولة بانتهاج سياسة مالية توسعية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والدفاع فضلا عن رفع القدرة الشرائية للأفراد والناتج عن زيادة الرواتب والاجور وخلق دخول جديدة بإضافة فرص عمل جديدة، الامر الذي نتج عنه زيادة في حجم النفقات، شهد عام (2007) انخفاض في الإنفاق الجاري بلغ ما قيمته (29819) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-9.52%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام (76.40%) وتعود هذه التقلبات الى عدم استقرار الوضع العام في العراق خلال تلك المدة. فيما يخص عام (2008) سجل الإنفاق الجاري ارتفاعا بلغ (39087) مليار دينار اما نسبة مساهمته الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (24.89%) في حين بلغت نسبه مساهمته الى الإنفاق العام (65.80%)، أما في عام (2009) شهد الإنفاق الجاري انخفاضا بلغ ما قيمته (32910) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-15.80%) في حين شكلت نسبته الى الإنفاق العام (62.61%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (25.19%)، ويعزى سبب ذلك الى الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العراقي شأنه شأن العديد من الاقتصادات أحادية الجانب، وانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام وتدهور أسعاره، مما أدى الى انخفاض في حجم الإيرادات العامة، الامر الذي انعكس سلبا على حجم الإنفاق الجاري الذي امكن الحكومة من اتباع سياسة تقشفية، وبعد التعافي من أثار الأزمة المالية العالمية، شهد الإنفاق الجاري أثناء المدة (2010 و 2011 و 2012 و 2013) ارتفاعا ملحوظا بلغ (44609) (56017) (69619) (72226) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (35.55%)، (25.57%)، (24.28%)، (3.74%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (69.32%)، (80.44%)، (77.03%)، (67.58%) على التوالي، اما نسبة مساهمته الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

بلغت (27.53%، 25.78%، 27.38%، 26.40%) على التوالي، ويعزى سبب ذلك الى الانفتاح التجاري وارتفاع اسعار النفط الخام الى حد وصل سعر البرميل الواحد من النفط الخام (150) دولار، مما أدى لوفرة الايرادات والتي مكنت الحكومة من التوسع في الإنفاق وتطوير قطاعات الاقتصاد القومي ومنها قطاع الطاقة والاسكان، فضلا عن قيام الحكومة بأجراء تعديلات على سلم الرواتب لموظفي الدولة، وذلك لتحسين المستوى المعاشي لهم والتي كانت ناشئة عن زيادة الصادرات النفطية.

أما الأعوام من (2014 لغاية 2016) شهد الإنفاق الجاري انخفاضا متتاليا بلغ (58625) (51832) (51173) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (18.83%، 11.59%، 1.27%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بلغت (22.01%، 26.62%، 25.99%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (70.16%، 73.63%، 76.30%)، ويعزى سبب ذلك الى الأزمة المركبة المتمثلة بتدهور اسعار النفط الخام والاعتماد على القطاع النفطي فضلا عن عدم الاهتمام بالقطاعات الاخرى الزراعية والصناعية الى جانب التدهور الامني في العراق وما واكبه من استحواذ التنظيمات الارهابية على اجزاء من مساحات العراق، كل ذلك كان له تأثير على مجمل الاقتصاد العراقي واتباع الحكومة سياسة مالية تقشفية.

وفيما يخص الاعوام من (2017 لغاية 2019) اتخذ الإنفاق الجاري اتجاها تصاعديا ليسجل ما قيمته (59025) مليار دينار عام (2017) وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (15.34%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بلغت (26.63%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (78.19%) في حين ان الإنفاق الجاري لعام (2018) بلغ ما مقداره (67052) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (13.60%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (82.91%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بلغت (24.93%) ليصل الإنفاق الجاري الى أعلى مقدار له خلال مدة البحث في عام (2019) إذ وصل الى مستوى (87301) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (30.20%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (78.14%)، أما نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (31.53%)، وتعزى اسباب تلك الزيادة الى التحسن الذي طرأ على أسعار النفط الخام خلال الفترة المذكورة، فضلا عن ارتفاع تخصيصات القطاعات الصناعية والخدمية والتربية والتعليم، وتخصيصات قطاع النقل، وزيادة تخصيصات الموظفين، وفيما يخص نهاية مدة البحث إذ شهد الإنفاق الجاري انخفاضا ليسجل ما مقداره (72873) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (16.53%) ويسجل اعلى نسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (95.78%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بلغت (33.16%)، في عام (2020) ويعزى سبب ذلك الى الازمة الاقتصادية المزدوجة المتمثلة بانخفاض الايرادات العامة بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام وتدهور اسعاره في الاسواق العالمية، نتيجة تدهور الأمن الصحي العالمي جراء انتشار جائحة كورونا (COVID-19) وتعطيل الانتاج في اغلب دول العالم.

الجدول (2) واقع الإنفاق الجاري ونسبته من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

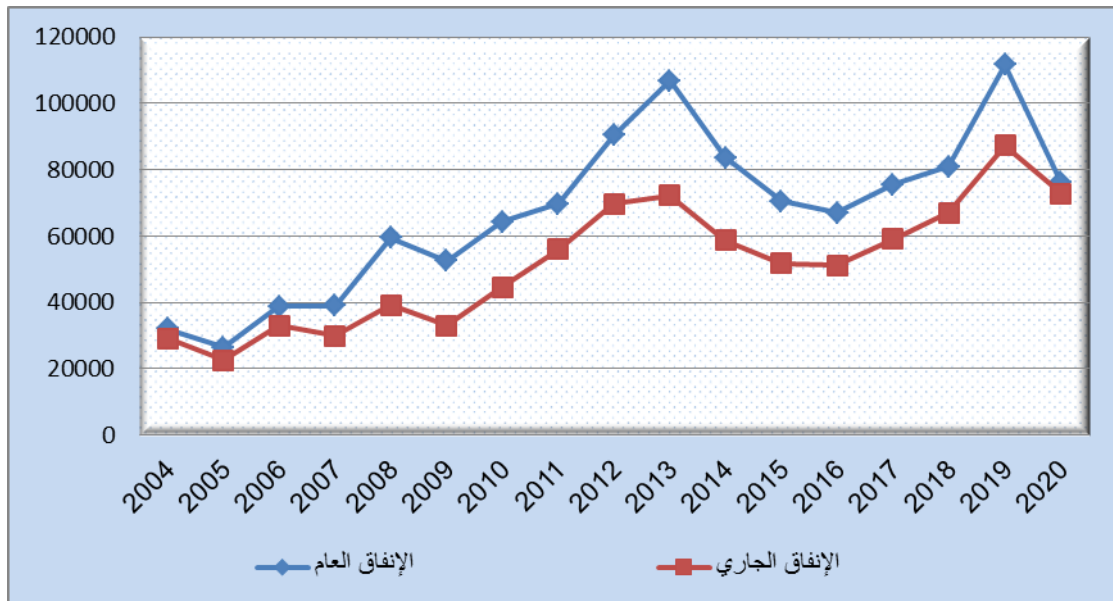
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	الإنفاق العام	الإنفاق الجاري	معدل التغير السنوي للإنفاق الجاري %	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام %	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي % (GDP)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2004	53235	32117	29066	----	90.50	54.60
2005	73533	26374	22471	(22.69)	85.20	30.56
2006	95587	38806	32957	46.66	84.93	34.48
2007	111455	39030	29819	(9.52)	76.40	26.75
2008	157026	59402	39087	31.08	65.80	24.89
2009	130643	52567	32910	(15.80)	62.61	25.19
2010	162064	64351	44609	35.55	69.32	27.53
2011	217327	69640	56017	25.57	80.44	25.78
2012	254225	90375	69619	24.28	77.03	27.38
2013	273587	106873	72226	3.74	67.58	26.40
2014	266332	83556	58625	(18.83)	70.16	22.01
2015	194680	70396	51832	(11.59)	73.63	26.62
2016	196924	67067	51173	(1.27)	76.30	25.99
2017	221665	75489	59025	15.34	78.19	26.63
2018	268918	80872	67052	13.60	82.91	24.93
2019	276157	111723	87301	30.20	78.14	31.53
2020	219768	76081	72873	(16.53)	95.78	33.16

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).

- القيم بين () تعني إشارة سالبة.



الشكل (2) تطور مسار الإنفاق الجاري والإنفاق العام في العراق للمدة (2020-2004).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2).

1-2-1-2 واقع الإنفاق الاستثماري في العراق: أن الإنفاق الاستثماري هو أحد اجزاء الإنفاق الحكومي وذلك حسب التقسيم الاقتصادي الحكومي وهذه النفقات تخصص من أجل زيادة الأنشطة الصناعية الانتاجية كالصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية التعدينية، ويعرف الإنفاق الاستثماري بأنه تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة كالصناعات والآلات أو الطرق والجسور وايضا الاضافات للمخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو النهائية والابنية السكنية الجديدة خلال فترة زمنية معينة (الجبوري والزاملي، 2014: 35-39) ويعرف أيضا الإنفاق الاستثماري بأنه مجموعة من الأنظمة والقواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تطبقها الحكومة (الدولة) في المجتمع من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني، وتوزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن للبلد خلال فترة زمنية معينة (خضير ومحمد، 2019: 121).

يتضح من بيانات الجدول (3) ان الإنفاق الاستثماري في عام (2004) بلغ (3051) مليار دينار وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بلغت (5.73%) فيما بلغت نسبة مساهمته من الإنفاق العام (9.50%) وهي نسبة منخفضة مقارنة مع الإنفاق الجاري.

وفيما يخص الأعوام من (2005 لغاية 2008) اتخذ الإنفاق الاستثماري اتجاها تصاعديا ليسجل ما قيمته (3903)(5849)(9211)(20315) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنوي متزايد بلغ (27.93%، 49.86%، 57.48%، 120.55%) على التوالي، وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بلغت (5.31%، 6.12%، 8.26%، 12.94%) أما نسبته الى الإنفاق العام بلغت (14.80%، 15.07%، 23.60%، 34.20%) على الترتيب، ويعزى سبب تلك الزيادة في الإنفاق الاستثماري الى تحرر الوضع الاقتصادي من اقتصاد مقيد الى اقتصاد السوق (الحرة)، فضلا عن الغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي من قبل الأمم المتحدة، والعودة الى تصدير النفط الخام، مما أدى ذلك الى زيادة لإنفاق على المشاريع الاستثمارية من

أجل إعادة اعمار ما دمرته الحرب، وان قيم الإنفاق الاستثماري متدنية مقارنة مع قيم الإنفاق لجاري خلال الفترة المذكورة، وسجل الإنفاق الاستثماري انخفاضا في عام (2009) بلغ (19657) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (3.24-%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بلغت (15.05-%)، أما نسبته الى الإنفاق العام بلغت (37.39-%) ويعزى سبب ذلك الى الأزمة المالية العالمية، فضلا عن انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام وانهيار اسعاره، وتقليص حجم النشاط التجاري، مما انعكس ذلك على الإنفاق الاستثماري الامر الذي امكن الدولة من اتباع سياسة انكماشية، اما المدة من (2010 لغاية 2013) فقد شهد الإنفاق الاستثماري تذبذب بين الارتفاع والانخفاض اذ بلغ (13623) مليار دينار عام (2011) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (30.99-%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (6.27-%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (19.56-%) ويعزى ذلك الى تأثر الإنفاق الاستثماري بتداعيات الازمة المالية العالمية عام (2008)، اما عام (2012) شهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعا ليبلغ (20756) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (52.36-%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (8.16-%)، ليستمر الإنفاق الاستثماري بالارتفاع ليبلغ ما مقداره (34647) مليار دينار عام (2013) وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (66.93-%) في حين تعزى تلك الزيادة نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية مما ادى الى زيادة في حجم الإنفاق على انشاء المشاريع الصناعية ومشاريع البناء واعادة الاعمار، فضلا عن بناء الأنشطة الفعلية الاقتصادية والبنى التحتية بغية تقليل نسب الحرمان ويجاد فرص عمل جديدة ضمن الأنشطة الاقتصادية العراقية، أما الأعوام (2014 و 2015 و 2016) فقد شهد الإنفاق الاستثماري انخفاضا متتاليا ليبلغ ما مقداره (24931) (18564) (15894) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (28.04-%، -25.54-%، -14.38-%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (9.36-%، 8.07-%، 9.54-%) على الترتيب، في حين شكلت نسبته الى الإنفاق العام بلغت (29.84-%، 26.37-%، 23.70-%)، ويعزى سبب ذلك الانخفاض في النفقات الاستثمارية لتدني مستوى الطلب العالمي على النفط الخام، بسبب الأزمة النفطية التي حصلت عام (2014) وانخفاض أسعاره، وتدهور الوضع الأمني في العراق فضلا عن استحواذ التنظيمات الارهابية على اجزاء شاسعة من المدن العراقية، وتدمير العديد من المنشآت النفطية، مما ادى الى انخفاض الإيرادات العامة، الأمر الذي انعكس على حجم الإنفاق لاستثماري وانخفاضه الى مستويات كبيرة، فضلا عن تزايد نفقات إيواء ومساعدة العوائل النازحة في مخيمات النزوح المختلفة. اما 2019 شهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً اذ بلغ ما مقداره (24422) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (76.71-%) مقارنة مع العام السابق الذي شهد قيم سالبة وتعزى تلك الزيادة في الإنفاق الاستثماري الى التحسن في اسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية التي انعكست ايجابا على الإنفاق الاستثماري، في حين شهدت مدة نهاية البحث عام (2020) انخفاضا في الإنفاق الاستثماري اذ بلغ ما مقداره (3208) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (86.86-%) مقارنة مع العام السابق الذي سجل قيم موجبه ويعزى سبب الانخفاض في الإنفاق الاستثماري الى الأزمة الاقتصادية المزدوجة على الاقتصاد العراقي والمتمثلة في تدهور الوضع الصحي العالمي جراء انتشار جائحة كورونا (COVID-19)، فضلا عن الانخفاض قس اسعار النفط الخام، ومن زاوية أخرى أصبح سعر الصرف السابق لا يتناسب مع التطورات الإقليمية وعملية الإصلاح الاقتصادي، ليسجل سعر الصرف السوق ارتفاعاً بهدف تعويض الإيرادات النفطية الناجمة عن تدهور اسعار النفط الخام، وما واكبه من تراجع الوضع الاقتصادي في البلد.

نستنتج من خلال ما سبق من الجداول (2) و(3) ان الإنفاق الجاري كان له الحصة الأكبر من أجمالي الإنفاق العام، على حساب الإنفاق الاستثماري وذلك نتيجة لتضخم حجم رواتب موظفي الدولة وتوسعها بشكل كبير في السنوات الأخيرة بالإضافة الى الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة، والإنفاق غير مسؤول كلها اسباب ادت الى تزايد النفقات العامة بشكل كبير.

الجدول (3) واقع الإنفاق الاستثماري ونسبته من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2020-2004).

(مليار دينار)

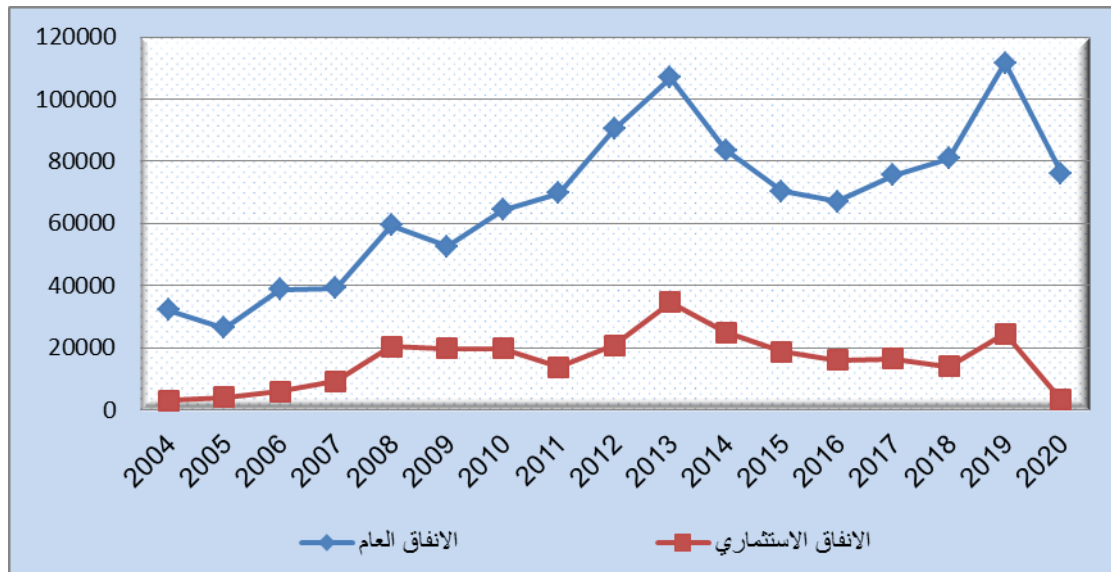
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	الإنفاق العام	الإنفاق الاستثماري	معدل التغير السنوي للإنفاق الاستثماري %	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام %	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2004	53235	32117	3051	----	9.50	5.73
2005	73533	26374	3903	27.93	14.80	5.31
2006	95587	38806	5849	49.86	15.07	6.12
2007	111455	39030	9211	57.48	23.60	8.26
2008	157026	59402	20315	120.55	34.20	12.94
2009	130643	52567	19657	(3.24)	37.39	15.05
2010	162064	64351	19742	0.43	30.68	12.18
2011	217327	69640	13623	(30.99)	19.56	6.27
2012	254225	90375	20756	52.36	22.97	8.16
2013	273587	106873	34647	66.93	32.42	12.66
2014	266332	83556	24931	(28.04)	29.84	9.36
2015	194680	70396	18564	(25.54)	26.37	9.54
2016	196924	67067	15894	(14.38)	23.70	8.07
2017	221665	75489	16464	3.59	21.81	7.43
2018	268918	80872	13820	(16.06)	17.09	5.14
2019	276157	111723	24422	76.71	21.86	8.82
2020	219768	76081	3208	(86.86)	4.22	1.46

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2020-2004).

- القيم بين قوسين () تعني اشارة سالبة.



الشكل (3) تطور مسار الإنفاق الاستثماري والإنفاق العام في العراق للمدة (2020-2004).

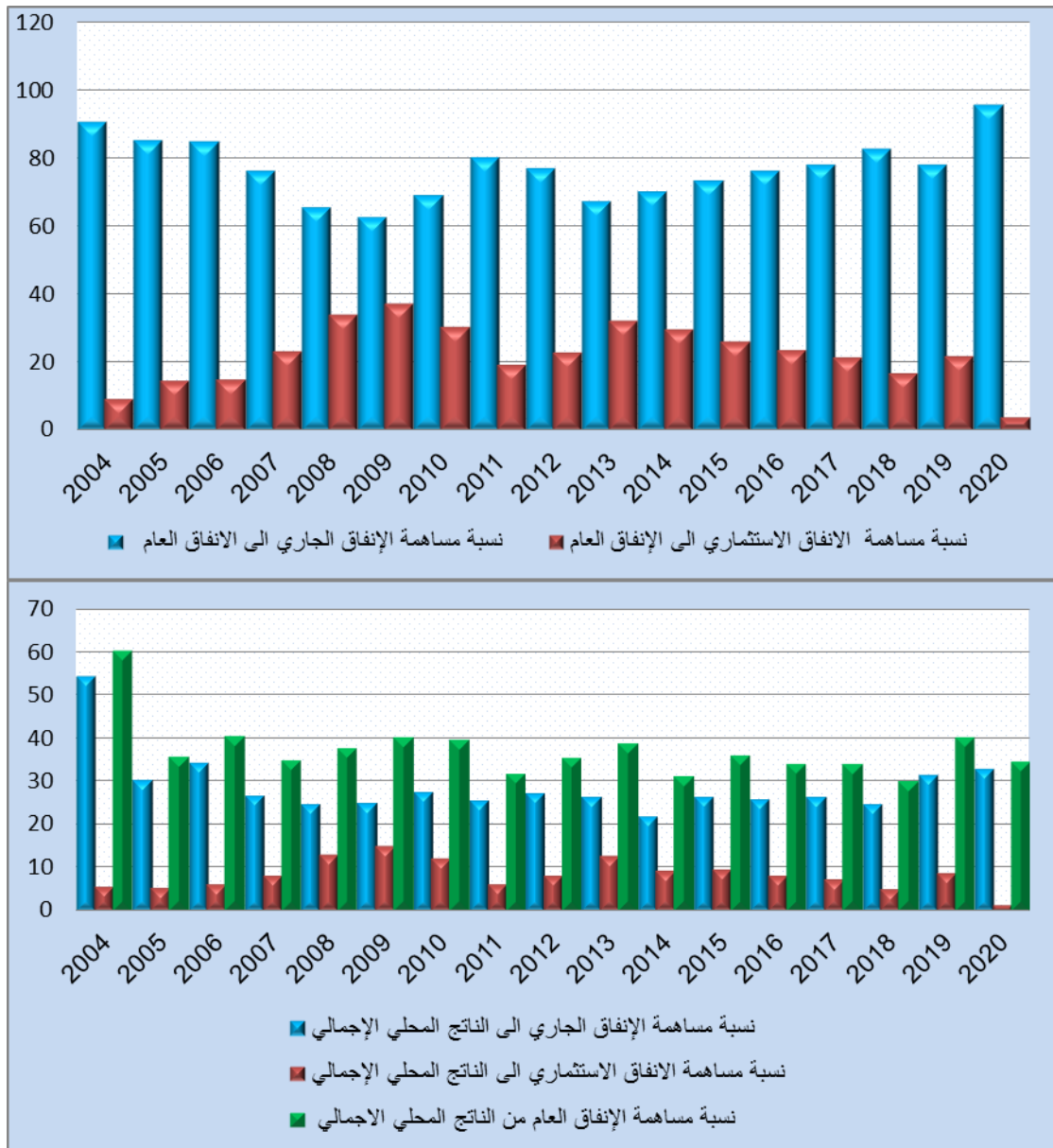
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

ويمكن بيان نسب مساهمة الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق من خلال بيانات الجدول (3) ويتضح أن نسبة مساهمة الإنفاق الجاري كانت لها الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام مقارنة مع نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام (40%) خلال مدة البحث، في حين شكلت نسبة مساهمة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق العام بنسبة تتجاوز (80%) وهي تفوق نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام، وأن نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، في حين سجلت نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة لم تتجاوز (10%)، أما نسبة مساهمة النفقات الجارية شهدت ارتفاعاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة تتجاوز (40%) خلال مدة البحث، وأن أسباب الارتفاع متعددة، منها أسباب سياسية متعلقة بالحروب وزيادة الإنفاق عليها ومنها اقتصادية متعلقة بالإصدار النقدي وما رافقه من تضخم حجم رواتب موظفي الدولة وتوسعها بشكل كبير في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة، فضلاً عن تزايد نفقات إيواء ومساعدة العوائل النازحة في مخيمات النزوح المختلفة وإعطاء منح للعوائل خلال مدة تطبيق الحظر الشامل في العراق أثناء مواجهة جائحة كورونا (COVID-19) والإنفاق غير مسؤول كلها أسباب أدت إلى تزايد النفقات العامة بشكل كبير.

الجدول(4) نسبة الإنفاق الجاري ونسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) ونسبة الإنفاق لعام من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020).
(نسب مئوية)

نسبة مساهمة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي % (GDP)	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي % (GDP)	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي % (GDP)	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام %	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام %	السنوات
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
54.60	5.73	54.60	9.50	90.50	2004
30.56	5.31	30.56	14.80	85.20	2005
34.48	6.12	34.48	15.07	84.93	2006
26.75	8.26	26.75	23.60	76.40	2007
24.89	12.94	24.89	34.20	65.80	2008
40.24	15.05	25.19	37.39	62.61	2009
39.71	12.18	27.53	30.68	69.32	2010
25.78	6.27	25.78	19.56	80.44	2011
27.38	8.16	27.38	22.97	77.03	2012
26.40	12.66	26.40	32.42	67.58	2013
22.01	9.36	22.01	29.84	70.16	2014
26.62	9.54	26.62	26.37	73.63	2015
25.99	8.07	25.99	23.70	76.30	2016
26.63	7.43	26.63	21.81	78.19	2017
24.93	5.14	24.93	17.09	82.91	2018
31.53	8.82	31.53	21.86	78.14	2019
33.16	1.46	33.16	4.22	95.78	2020

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (1)(2)(3).



الشكل (4) تطور مسار نسبة الإنفاق الجاري ونسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) ونسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2020-2004). المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

1-2-2- الميزان التجاري: تعد التجارة الدولية أداة مهمة، أذ تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب دورها الكبير، فضلاً عن أهميتها الفعالة في تدفق الأموال والتكنولوجيا، أذ ينصب اعتماد العراق على الصادرات النفطية بشكل كبير بغية تمويل الخطط التنموية والاجتماعية، كما ان الاستيرادات الرأسمالية تساهم في تحسن القدرة الانتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية والتي تسهم في عملية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية (التقرير الاقتصادي، 2017: 57) ويشكل الميزان التجاري القسم الاساسي للحساب الجاري في ميزان المدفوعات العراقي ويعود سبب ذلك إلى دوره الكبير في تقييم الوضع الخارجي، إذ يمثل قيم الصادرات والاستيرادات، في حين يعكس طبيعة السياسة التجارية للدولة، فاذا حقق الميزان التجاري فائضاً فان ذلك يدل على كفاءة وسلامة السياسة التجارية

المتبعة، اما اذا حقق الميزان التجاري عجزا فان ذلك يدل على ان السياسة التجارية تعاني بشكل كبير من الاختلالات (التقرير الاقتصادي، 2004: 21)

يلاحظ من الجدول (5) ان الميزان التجاري العراقي يشهد تذبذبا بين الفائض والعجز إذ سجل في عام (2004) عجزا بلغ (5098-) مليار دينار، وبلغت قيمة إجمالي الصادرات (26002) مليار دينار وبلغت قيمة إجمالي الاستيرادات (31100) مليار دينار، ويعزى سبب ذلك العجز المتحقق في الميزان التجاري إلى الظروف الامنية والاضطرابات المضطربة التي مر فيها العراق وتوقف الصادرات النفطية العراقية وذلك نتيجة الغزو الامريكي للعراق عام (2003) وما رافقها من تراجع الاداء الاقتصادي بشكل عام، ثم عاود الميزان التجاري ليحقق فوائض مستمرة للأعوام (2008-2005) لتبلغ ما قيمتها على التوالي (243)(11852)(24382)(33652) مليار دينار بينما شهد إجمالي الصادرات تحسنا بلغ ما قيمته (34929، 42466، 48181، 74686) مليار دينار ويعود سبب الفوائض المتحققة في الميزان التجاري إلى عدة اسباب منها الغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي وتزايد الصادرات النفطية بشكل كبير لتشكل النسبة الاكبر بين الصادرات الاخرى، فضلا عن الانفتاح الاقتصادي الذي مر به الاقتصاد العراقي، ثم حقق الميزان التجاري عجزا لبلغ (2436-) مليار دينار لعام (2009) وبلغ عندها إجمالي الصادرات (46133) مليار دينار وليسجل عندها إجمالي الاستيرادات ما قيمته (48569) مليار دينار، ويعود سبب ذلك العجز إلى الأزمة المالية العالمية، وبعد انتهاء آثار الأزمة المالية العالمية وارتفاع اسعار النفط الخام مما ادى إلى زيادة في إجمالي الصادرات بلغ ما قيمته على التوالي (60563)(93226)(109804) مليار دينار للأعوام (2010-2012)، ليكون عندها الميزان التجاري في حالة فائض بلغ (9183)(37297)(41004) مليار دينار، في حين شهد الميزان التجاري عجزا بلغ (4758-) مليار دينار لعام (2015) مسجلة عندها قيمة إجمالي الاستيرادات ما قيمته (56105) مليار دينار، وبذلك تفوق قيمة إجمالي الصادرات والبالغة (51347) مليار دينار، ويعزى ذلك بسبب استحواذ التنظيمات الإرهابية على عدد من المحافظات العراقية، فضلا عن سيطرتها على بعض الحقول النفطية مما انعكس سلبا على قيمة إجمالي الصادرات مسجلة عجزا في الميزان التجاري، في حين شهد الميزان التجاري تصاعدا ليحقق اعلى فائض له خلال مدة البحث في عام (2018) إذ بلغ ما قيمته (48018) مليار دينار، ويعود سبب ذلك إلى الاستقرار في الوضع الامني والارتفاع في اسعار النفط الخام العالمي مما انعكس ايجابا على نشاط الميزان التجاري، ثم عاود الميزان التجاري بالانخفاض جراء الازمة الاقتصادية المزدوجة والمتمثلة بانخفاض اسعار النفط الخام ومكافحة جائحة كورونا (COVID-19) ليسجل عجزا ما قيمته (1722-) مليار دينار لعام (2020) في نهاية مدة البحث.

الجدول (5) إجمالي الصادرات والاستيرادات وصافي الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020).
(مليار دينار)

السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري (الفائض/ العجز)
(1)	(2)	(3) = (2) - (1)	
2004	26002	31100	(5098)
2005	34929	34686	243
2006	42466	30614	11852
2007	48181	23799	24382
2008	74686	41034	33652
2009	46133	48569	(2436)
2010	60563	51380	9183
2011	93226	55929	37297
2012	109804	68800	41004
2013	104671	73831	30840
2014	97921	68329	29592
2015	51347	56105	(4758)
2016	48177	40433	7744
2017	68034	44757	23277
2018	102077	54059	48018
2019	96433	68719	27714
2020	61065	62787	(1722)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

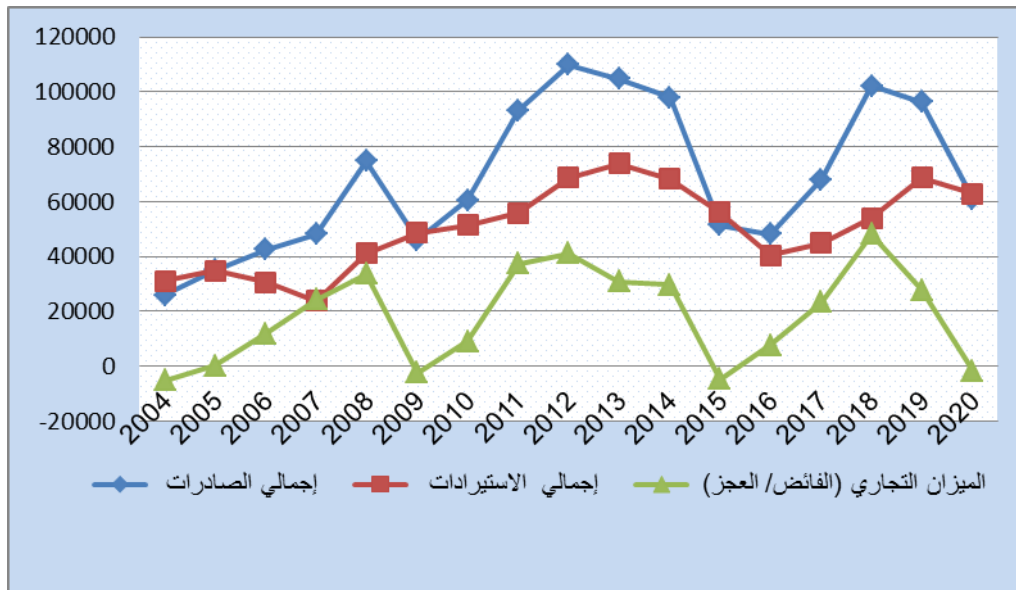
- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).

- الارقام بين () تعني إشارة سالبة.

يلاحظ أيضا من خلال الشكل (5) أن أي انخفاض في عائد إجمالي الصادرات سوف يكون له آثار سلبية كبيرة على الميزان التجاري العراقي، كون الصادرات تعد أحد المصادر الأساسية للحصول على النقد الأجنبي، وبالتالي انعكاسه على مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أن هذه الأرقام المرتفعة في حجم الصادرات لا تجد لها انعكاساً واضحاً في المشكلات التي يعاني منها لاقتصاد العراقي (كالبطالة والفقر والفساد المالي والمديونية الخارجية)، رغم الموارد البشرية والمادية المتوفرة في البلد.

كون أن الاقتصاد العراقي يتعرض دائماً لصدمات خارجية قوية ناتجة عن الظروف الدولية، وهو ما ينعكس في مستويات الدخل القومي والتشغيل، لذا يجب على الحكومة العراقية أن تتبنى سياسات تعمل على تنشيط القطاعات الأساسية الأخرى.



الشكل (5) تطور مسار إجمالي الصادرات والاستيرادات وصافي الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020). المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

3-1- المحور الثالث : قياس وتحليل أثر الإتفاق العام على صافي الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020).

3-1-1 الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم:

3-1-1-1 مفهوم السلاسل الزمنية:

تعرف السلاسل الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تلاحظ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبية، الطبيعية) لفترات زمنية معينة وعادة ما تكون متساوية ومتتالية، قبل الدخول في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية معينة لا بُدَّ من التأكد أولاً من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، ويكون بحسب طبيعة نمو السلسلة، إذ يمكن أن نميز بين نوعين من السلاسل الزمنية منها مستقرة، وأخرى سلاسل زمنية غير مستقرة بالآتي: (الرفاعي والعبدي، 2022: 320-321).

(1) السلسلة الزمنية المستقرة (Stationary Time Series): التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير فيها المتوسط، من خلال مدة زمنية معينة طويلة نسبياً، أي أن تلك السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان.

(2) السلسلة الزمنية غير المستقرة (Non stationary Time Series): هي التي يتغير فيها المتوسط باستمرار إذ يكون نحو الزيادة أو النقصان. كما تعدُّ السلسلة الزمنية مستقرة إذا توافرت فيها الشروط الآتية:

- متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E(Y_t) = \mu \dots \dots \dots (1)$$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$\text{Var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \dots \dots \dots (2)$$

- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين (Covariance)، أي على الفرق بين المديتين الزمنيتين:

$$\text{Cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \sigma_k \dots \dots \dots (3)$$

إذ يمثل:

معامل التباين. σ_k :

الفجوة الزمنية. K:

الوسط الحسابي. u:

1-3-2- اختبارات جذر الوحدة للسكون (The unit Root Tests of stillness):

تمثل اختبارات جذر الوحدة باختبار فوللر البسيط (DF) واختبار فوللر المطور (ADF)، واختبار فيليبس بيرون (PP)، إذ إنّ اختبارات جذر الوحدة للسكون من أكثر الاختبارات شيوعاً واستخداماً في بيان سكون أو عدم سكون السلاسل الزمنية، إذ يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة (المصبح ومرعي، 2020: 184)، وتكون الاختبارات على وفق الآتي:

1- اختبار ديكي - فوللر المطور (Augmented Dickey Fuller (ADF):

نتيجة للانتقاد الذي تعرض له اختبار ديكي - فوللر البسيط، فقد قاما بتطويره عام (1981) وأطلق عليه اختبار ديكي فوللر - المطور، ويرمز له بالرمز (ADF). والمتجسدة في عدم الأخذ بالحسبان مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي ويستخدم لبيان إيضاح درجة تكامل السلاسل الزمنية أو مدى استقرار السلاسل الزمنية، إذ يقوم (ADF) بتقدير معادلة الانحدار والتي قدمتها دراسة : (Dickey and Fullre,1981:1057-1072).

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 Y_{t-1} + a_2 t + \sum_{j=1}^p Y_{j+1} \Delta Y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (4)$$

إذ ان:

ΔY_t : تمثل الفروق الأولى للسلسلة (y).

a_0 : الثابت.

t: الزمن.

ΔY_{t-j} : الفروق الأولى المبطة للمتغير التابع (y).

2- اختبار فيليبس بيرون (Phillips - Perron Test (PP):

جاء هذا الاختبار من قبل فيليبس- بيرون عام (1988) إذ يفترض طريقة غير معلمية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة لصيغة ديكي - فوللر البسيط (DF) (Vrebeek,2004:273). إذ ينصب ارتكاز هذا الاختبار على تقدير المعادلة الآتية: (بتال وآخرون، 2013: 45).

$$\Delta Y_t = a_0 + aY_{t-1} + a_2 T + a_t \dots \dots \dots (5)$$

إنّ لاختبار فيليبس - بيرون نفس خطوات اختبار ديكي فوللر، إذ يتم استخدام القسم الحرجة نفسها للاختبارين ، كما أنّ الاختباري فيليبس - بيرون و ديكي - فوللر نفس الصيغ لينطوي اختبار فيليبس - بيرون كذلك على اختبار فرضية عدم بأن معلمة (H0:B=0) أي أن السلسلة الزمنية المتغيرة قيد الدراسة تحتوي

على جذر الوحدة غير مساكنة ، والفرضية البديلة ($H_1:B=0$) والتي تعني على أن المسلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة أي انها ساكنة .

1-3-2 عرض وتحليل النتائج القياسية:

1-3-2-1 نتائج اختبارات جذر الوحدة للسكون:

توجد عدة اختبارات للكشف عما إذا كانت السلسلة الزمنية ساكنة أو غير ساكنة وسيتم استخدام كل من اختبار فيليبس بيرون (P.P) واختبار ديكي فوللر المطور (ADF) للكشف عن مدى استقرارية السلسلة الزمنية، وتعدّ هذه الاختبارات من الاختبارات الأكثر دقة للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية فضلاً عن معرفة رتبة تكاملها. الجدول (6) نتائج اختبارات جذر الوحدة بحسب (ADF) (P.P) لمتغيرات البحث عند المستوى الأصلي.

اختبار ديكي فوللر المطور (ADF)									
With Constant				With Constant & Trend				Without Constant & Trend	
Variabale	t- Statisti	Prob		t- Statisti	Prob		t- Statisti	Prob	
TB	-3.5426	0.0099	***	-3.2896	0.0775	*	-1.9462	0.05	*
TS	-2.4311	0.1373	no	-1.9365	0.6243	No	-0.9894	0.2859	no
اختبار فيليبس بيرون (P.P)									
TB	-2.3257	0.1671	no	-1.9954	0.5931	No	-1.6605	0.0912	*
TS	-1.7657	0.3942	no	-1.5424	0.8048	n0	-0.4964	0.4975	no

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

- تعني العلامة (*) معنوية احصائية عند المستوى (0.10) وتعني العلامة (**) معنوية عند المستوى (0.05)
- وتعني العلامة (***) معنوية عند

المستوى (0.01) وتعني (no) عدم المعنوية.

تشير نتائج الجدول (6) الى أن السلسلة الزمنية للمتغير الإنفاق العام (TS) يحتوي على جذر الوحدة، لأن القيم الاحتمالية قيم غير معنوية احصائيا عند مستوى أقل من (0.1) للمتغيرين قيد البحث، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) التي تنص على ان السلسلة الزمنية غير ساكنة في مستواها الأصلي، في حين تحققت صفة السكون عند المستوى الأصلي للمتغير صافي الميزان التجاري (TB) عند مستوى معنوية أقل من (1%)، إذ كانت قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الحرجة، مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) القائلة بوجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي إنها متكاملة من الرتبة (0) I، إذ سيتم أخذ الفروق الأولى لهذين المتغيرين، كما موضح في الجدول (7)

الجدول (7) نتائج اختبارات جذر الوحدة بحسب (ADF) (P.P) لمتغيرات البحث عند الفرق الأول.

اختبار ديكي فوللر المطور (ADF)									
With Constant				With Constant & Trend				Without Constant & Trend	
Variabale	t- Statisti	Prob		t- Statisti	Prob		t- Statisti	Prob	
d (TB)	-2.4746	0.1265	n0	-2.678	0.2491	n0	-2.5144	0.0126	**
d (TS)	-2.6458	0.0891	*	-3.7694	0.0248	**	-2.6915	0.0078	***

اختبار فيليبس بيرون (P.P)									
d (Y)	-3.7933	0.0047	***	-3.9515	0.0152	**	-3.8219	0.0002	***
d (TS)	-2.8148	0.0617	*	-2.9262	0.1613	n0	-2.8598	0.0049	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

تعني العلامة (*) معنوية احصائية

عند المستوى (0.10) وتعني العلامة (**) معنوية عند المستوى (0.05) وتعني العلامة (***) معنوية

عند المستوى (0.01) وتعني (no) عدم المعنوية.

من خلال الجدول (7) الذي يفسر نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات قيد البحث عند الفرق الأول (At First Difference)، تبين أن جميع المتغيرات الخاصة بالسلسلة الزمنية مستقرة (ساكنة) عند الفرق الأول والمستوى الأصلي وذلك حسب اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس- بيرون (P - P)، أي إن السلسلة الزمنية محل البحث متكاملة عند المستوى الأصلي والدرجة الأولى .

1-2-2-3- التقدير الأولي للنموذج وفق منهجية (ARDL)

يبين الجدول (8) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع (صافي الميزان التجاري (TB) والمتغير المستقل الإنفاق العام (TS) محل البحث، وقد أظهرت نتائج أنموذج (ARDL) أن قيمة معامل التحديد (R-squared) بلغت (0.93)، وهذا يعطي قوة للنموذج المدروس، أي أن المتغير المستقل (الإنفاق العام) فسر ما نسبته (0.93) من التغيرات التي تحصل في صافي الميزان التجاري، في حين إن النسبة الباقية والبالغة (7%) تعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج، كما تشير قيمة اختبار (F-statistic) والبالغة (162.88) إلى معنوية النموذج المستخدم في تقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل. أما معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) فقد بلغ (0.92)، كما أن رتبة النموذج الذي تم اختياره على وفق منهجية (ARDL) هو (3,1) بحسب معايير فترة الإبطاء المثلى (HQ, BIC, AIC) إذ تم اختيار فترة الإبطاء بحسب معيار (AIC) وهي التي تمثل أقل قيمة لهذا المعيار، إذ بينت قيمة (R-squared) والتي كانت أقل من قيمة (Durbin-Watson stat) عن عدم وجود مشكلة انحدار زائف بين المتغيرات المدروسة وبالتالي نذهب بسلامة الأنموذج الأولي ونذهب إلى تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

الجدول (8) نتائج التقدير الأولي لنموذج صافي الميزان التجاري (TB) على وفق منهجية (ARDL).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TB (-1)	1.323685	0.127222	10.40455	0.000
TB (-2)	-0.225928	0.213307	-1.05917	0.2938
TB (-3)	-0.31183	0.132213	-2.358534	0.0217
TS	0.221489	0.108868	2.03448	0.0464
TS (-1)	-0.164443	0.101792	-1.615482	0.1115
C	13.74466	1966.32	0.00699	0.9944
R-squared	0.932448	Mean dependent var		19376.21
Adjusted R-squared	0.926723	S.D. dependent var		17317.54
S.E. of regression	4687.801	Akaike info criterion		19.83108
Sum squared resid	1.30E+09	Schwarz criterion		20.03179
Log likelihood	-638.5101	Hannan-Quinn criter.		19.91027

F-statistic	162.8803	Durbin-Watson stat	2.124216
Prob(F-statistic)	0.00000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

3-2-3- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test): لاختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل (وجود التكامل المشترك) بين المتغير المستقل (الإنفاق العام) والمتغير التابع (صافي الميزان التجاري) يتم حساب احصائية (F-statistic)، والجدول (9) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك وفقاً لاختبار الحدود. الجدول (9) نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج صافي الميزان التجاري على وفق اختبار الحدود.

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.035956	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

تبيّن نتائج الجدول (9) أن قيمة احصائية (F) المحسوبة بلغت (9.03) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى احتمالي (1%) وهي تساوي (7.84)، مما يعني رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأنموذج المستخدم خلال مدة البحث، وهذا يعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل المتمثل بالـ (الإنفاق العام) نحو المتغير التابع (صافي الميزان التجاري)، مما يؤكد صحة فرضية البحث واستناداً إلى ذلك يستلزم الأمر تقدير الاستجابة للأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

3-2-4- نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازن طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع (صافي الميزان التجاري) والمتغير المستقل (الأنفاق العام)، لذلك ينبغي الآن تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) والجدول (10) يوضح تلك النتائج: الجدول (10) نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج صافي الميزان التجاري.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TB (-1))	0.537758	0.116602	4.611929	0.0000
D(TB (-2))	0.31183	0.132213	2.358534	0.0217
D(TS)	0.221489	0.108868	2.03448	0.0464
CointEq(-1)	-0.214073	0.054841	-3.90355	0.0002
Cointeq = TB - (0.2665* TS + 64.2056)				

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TS	0.266481	0.128932	2.066838	0.0431
C	64.205554	9191.1784	0.006986	0.9944

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

تشير نتائج الجدول (10) الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع (صافي الميزان التجاري) والمتغير المستقل (الإنفاق العام)، وهذا ما تؤكدته معلمة تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ البالغة **(-0.214)** وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وبما أنها سالبة ومعنوية احصائياً هذا يعني أن **(0.21)** من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي إن صافي الميزان التجاري يتطلب حوالي أقل من سنة **(0.21)** من الزمن لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهذا يشير إلى أن التكيّف في النموذج كان سريعاً نسبياً. ويلاحظ أن الإنفاق العام له دور مهم وإيجابي في تحفيز صافي الميزان التجاري، ويظهر معامل الإنفاق العام (TS) الى وجود أثر إيجابي ومعنوي في الأجل الطويل بين الإنفاق العام وصافي الميزان التجاري (TB) عند مستوى احتمالية (5%)، وهذا يعني ان الزيادة في الإنفاق العام (TS) في الأجل الطويل بمقدار (1) مليار دينار تؤدي الى زيادة صافي الميزان التجاري (TB) بمقدار (266) مليون دينار، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. وبذلك اثبت صحة فرضية البحث القائلة بأن هناك علاقة طردية توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام (TS) سواء كان من ناحية إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري وبين صافي الميزان التجاري (TB)، وبالتالي هذا يتفق مع النظرية الاقتصادية القائلة بان هناك علاقة طردية طويلة الأجل ومعنوية بين الإنفاق العام وصافي الميزان التجاري.

1-3-2-5- اختبارات سلامة الأنموذج (ARDL): بعد اعتماد نموذج $ARDL(3,1)$ في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، لذلك ينبغي التأكد من جودة أداء الأنموذج المستخدم في قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على صافي الميزان التجاري وسلامته من المشاكل القياسية، وذلك من خلال الاختبارات الآتية :

1- اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH): يتضح من نتائج الجدول (11) أن أنموذج صافي الميزان التجاري لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، لان قيمة (F-statistic) المحسوبة بلغت **(0.131)** عند مستوى احتمالية **(Prob: 0.718)** والتي جاءت غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص بثبات تباين حدّ الخطأ العشوائي، مما يعني خلوّ النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول (11) نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) لنموذج صافي الميزان التجاري.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.131316	Prob. F(1,62)	0.7183
Obs*R-squared	0.135266	Prob. Chi-Square(1)	0.713

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

2- اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM): يتضح من خلال نتائج الجدول (12) أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لكل من اختبار (F-statistic) بلغت **(2.210)** عند مستوى دلالة **(Prob: 0.142)** في حين بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائه مربع كاي **(Prob: 0.122)** وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة (5%)، وبالتالي نقبل فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، أي إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (12) نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM) لنموذج صافي الميزان التجاري.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	2.210057	Prob. F(1,58)	0.1425
Obs*R-squared	2.385876	Prob. Chi-Square(1)	0.1224

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).
3- اختبار Ramsey RESET Test: يتضح من خلال نتائج الجدول (13) أن قيمة إحصائية (F-statistic) المحتسبة والبالغة (0.127) والقيمة الاحتمالية المصاحبة لها بلغت (0.722)، وذلك من قيمة إحصائية (t-statistic) المحتسبة والبالغة (0.356) والقيمة الاحتمالية البالغة (0.722) كانتا أكبر من مستوى الدلالة (5%) مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) التي تنص على صحة الشكل الدالي (الخطي) المستخدم في النموذج المقدر. الجدول (13) اختبار RESET Test للشكل الدالي لنموذج صافي الميزان التجاري.

Ramsey RESET Test			
Test	Value	df	Probability
t-statistic	0.356921	58	0.7224
F-statistic	0.127392	(1, 58)	0.7224

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

1-2-3- نتائج اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات نموذج (ARDL).

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ومدى استقرار وانسجام تقديرات معلمات الأجل الطويل مع تقديرات معلمات الأجل القصير. تم استخدام الاختبارين الأتئين:

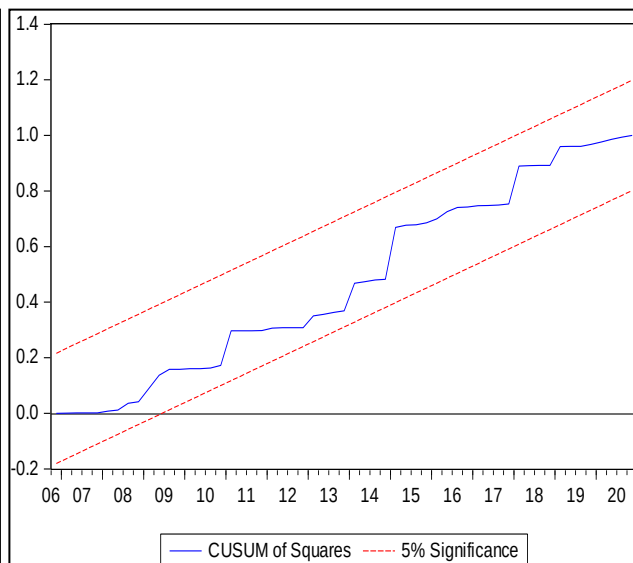
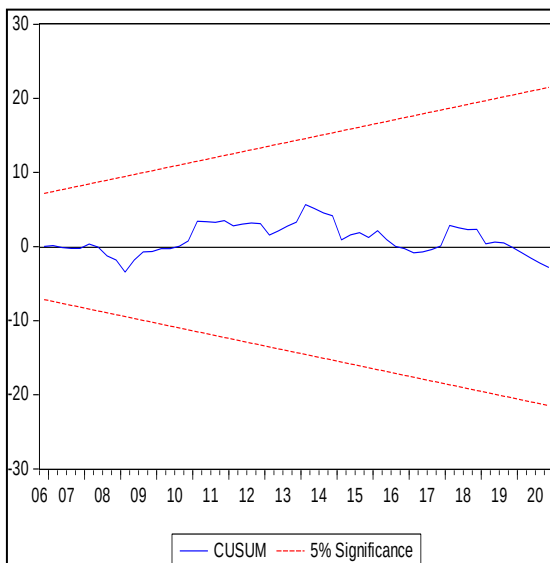
• اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة:

Cumulative Sum Of Recursive Rsidual Test (CUSUM)

• اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة:

Cumulative Sum Of Squares Recursive Rsidual Test (CUSUM-SQ)

يستخدم اختباري (CUSUM , CUSUM of Squares) من أجل التحقق من استقرارية النموذج المعتمد (ARDL)، ووفقاً لهذه الاختبارات يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (ARDL)، إذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين داخل اطار الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند اعتماد مستوى معنوية (5%)، وبذلك يتم قبول فرضية العدم (H_0) التي تنص على ان جميع المعلمات المقدرة مستقرة هيكلية، وكما مبين في الشكل الآتي:



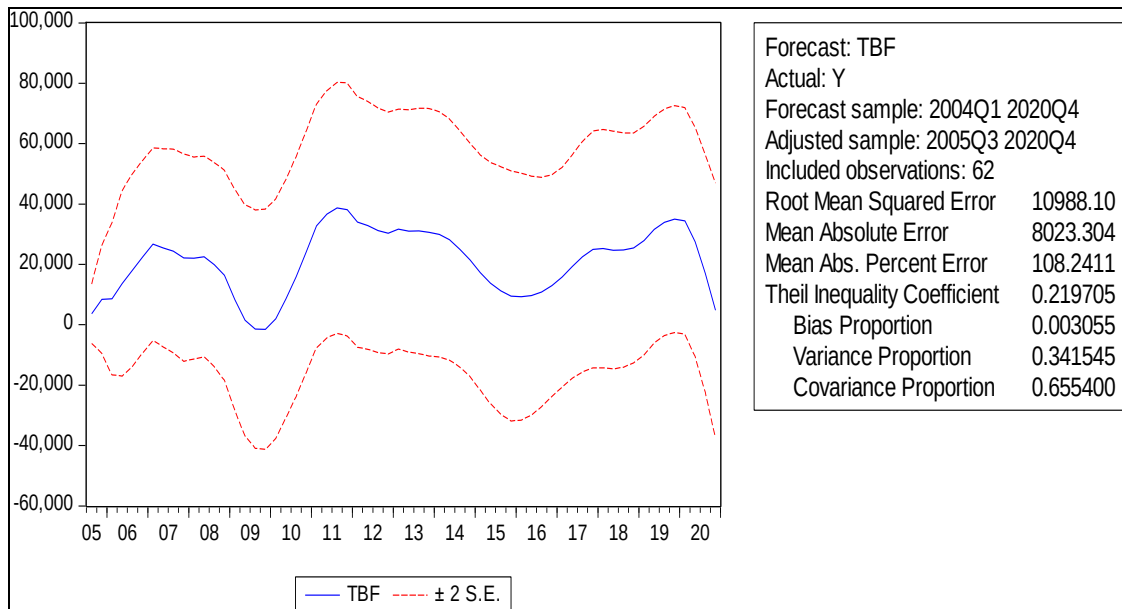
الشكل (6) اختبار الاستقرار الهيكلية للنموذج (صافي الميزان التجاري).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

ويتضح من الشكل (6) أن الخط البياني للاختبار يقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند اعتماد مستوى معنوية (5%)، مما يتضح أن المجاميع التراكمية تتمحور حول وسطها الحسابي خلال مدة البحث وهذا يعطي دلائل على سلامة ودقة النموذج (ARDL)، وهو مؤشر على إمكانية اعتماد النموذج للتنبؤ.

1-2-3-7 اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لنموذج (ARDL)

بعد الانتهاء من اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج، والتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية، فأنا نستخدم اختبار معامل عدم التساوي لثايل (THEIL) فضلاً عن اختبار مصادر الخطأ للتأكد من أن النموذج المستخدم يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال مدة البحث، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول والشكل البياني الآتي:



الشكل (7) القيم الفعلية والمتوقعة لصافي الميزان التجاري (TB) في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

يتبين من الشكل (7) أعلاه أن قيمة معامل عدم التساوي لثايل (T_T) بلغت (0.219705) وهي أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر، في حين بلغت قيمة نسبة التحيز (BP) (0.003055) وهي أيضاً أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر، كما بلغت قيمة نسبة التباين (VP) (0.341545) وهي قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التباين (CP) (0.655400) وهي قريبة من الواحد الصحيح، ويتضح من هذه المؤشرات أن النموذج المقتر يتمتع بقدرة عالية وجيدة على التنبؤ بها مستقبلاً، من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة لبلوغ الأهداف المرسومة والمخطط لها.

الاستنتاجات :

1- أثبتت نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ في النموذج القياسي (ARDL) فرضية البحث القائلة هنالك علاقة طردية بين الإنفاق العام وصافي الميزان التجاري العراقي خلال مدة البحث،

أي ان الاختلال في الأجل القصير يمكن تصحيحه في الأجل الطويل ومن ثم الوصول إلى الوضع التوازني أي ان زيادة الإنفاق العام بمقدار (1) مليار دينار فأن صافي الميزان التجاري يزداد بمقدار (266) مليون دينار، وهذه النتيجة مطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية.

2- اظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات قيد البحث ان جميع المتغيرات الخاصة بالسلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى الأصلي والفرق الأول وذلك حسب اختبار ديكي- فوللر المطور (ADF) واختبار فيلبس- بيرون (P.P) أي ان السلسلة الزمنية قيد البحث متكاملة من الدرجة الأولى $[I(1)]$ وفي مثل هذه الحالة يفضل توظيف نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL).

3- للإنفاق العام سواء كانت إنفاق جاري أو إنفاق استثماري دور مهم وحيوي في زيادة الاستخدام وتوفير فرص عمل، ويكون من خلال استثمار الجزء الفائض منها سواء كان ذلك عن طريق برامج التشغيل وفقاً لشروط معينة، او بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها في النمو الاقتصادي والصادرات. كما ان زيادة تشغيل الايدي العاملة التي تسهم بشكل كبير في زيادة الصادرات، إذ ينعكس تأثيرها بشكل إيجابي في الاحتياطات الأجنبية فيما بعد.

التوصيات:

1- ضرورة تبني سياسة أكثر واقعية تعمل على ترشيد الإنفاق العام وخفض النفقات غير الضرورية، لأن الاقتصاد العراقي يتميز بزيادة حجم الإنفاق الجاري ليلعب نسبته (77.33%) من إجمالي الإنفاق العام، مع ضرورة التركيز على الإنفاق الاستثماري الذي يشكل نسبة متدنية بلغت (22.65%) من إجمالي الإنفاق العام، والتوجه نحو مجالات التي تسهم في عملية التنمية مع ضرورة استخدام العقلاني للموارد المتاحة، الأمر الذي يسهم في عملية إحداث فائض في الميزان التجاري في العراق.

2- ضرورة تطبيق سياسات اقتصادية شاملة والتي من شأنها ادخال اصلاحات اقتصادية المتمثلة بالقطاع الصناعي والزراعي والتجاري وذلك من خلال وضع خطة اقتصادية شاملة تسهم بالنهوض في الاقتصاد العراقي بغية تنويع الصادرات السلعية والخدمات، الأمر الذي يؤدي زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات وذلك من خلال الحصول على العملات الصعبة من جراء التصدير لينعكس ايجابا على الميزان التجاري العراقي.

3- وضع استراتيجية للإنفاق العام للدولة وترشيد النفقات الاستهلاكية التي تشكل نسبة كبيرة من حجم الانفاق العام وكذلك تقليل عدد الوزارات والهيئات غير المنتجة والتي تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة.

المصادر:

- 1- احمد، محسن ابراهيم(2019) تحليل تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، مجلد 3، العدد 2.
- أولاً: المصادر العربية:
 - 2- بتال، احمد حسين وآخرون(2013) العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (1980-2010)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المؤتمر العلمي الثاني، المجلد (6) العدد (12).
 - 3- البنك المركزي العراقي (2004-2020)، التقارير الاقتصادية السنوية، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد.
 - 4- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>
 - 5- الجبوري، بتول مطر عبادي، سعاد جواد كاظم السعداوي (2014) السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2009)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (15)، العدد(2)، العراق.
 - 6- الجبوري، بتول مطر، دعاء محمد الزامل (2014) دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (16)، العدد(1)، العراق.
 - 7- خضير، منعم أحمد، عثمان عواد محمد (2019) أثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017) دراسة تحليلية قياسية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد(15)، العدد(47).
 - 8- الرفاعي، محمد ابراهيم ضاحي، سعيد علي محمد العبيدي (2022) أثر الدين العام الداخلي على الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال، جامعة الفلوجة، المجلد (2) العدد (2).
 - 9- صالح، لورنس يحيى، نور شدهان عداي (2020) فاعلية الانفاق العام في تصحيح اختلال الميزان التجاري في العراق بعد عام (2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد(26)، العدد(119).
 - 10- عبدالحميد، عبدالمطلب(2005)اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، جامعة الزقازيق، الاسكندرية ، مصر.
 - 11- المصباح، عماد الدين احمد، محمد عبد الكريم المرعي (2020) هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد، ادلة تجريبية باستعمال بيانات المملكة العربية السعودية، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد(123).

ثانياً: المصادر الاجنبية:

- 1- Mceachern , Willam A (2012) Economics A contemporary Introduction , south – Western , cengage learning, (USA).
- 2- Mannur, H. G. (1999) International economics. Second Revised Edition, Vikas Publishing House. Head, Economics Department,. University of Papua New Guinea, (USA).
- 3– Dickey, D. and Fuller , W (1981), Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root , Econometrics , July , Vol. 49 , No4.

الملحق (1) البيانات الربع سنوية لمتغيرات البحث.

Year	TB	TS	Year	TB	TS
2004Q1	-5729.75	38246.40625	2015Q3	-7587.625	69058.21875
2004Q2	-5569.75	33402.84375	2015Q4	-7390.375	67611.53125
2004Q3	-5018	29695.21875	2016Q1	2582.15625	66479.28125
2004Q4	-4074.5	27123.53125	2016Q2	5897.09375	66381.46875
2005Q1	-2739.25	25687.78125	2016Q3	9401.46875	67018.09375
2005Q2	-1012.25	25387.96875	2016Q4	13095.2813	68389.15625
2005Q3	1106.5	26224.09375	2017Q1	16013.375	72805.59375
2005Q4	3617	28196.15625	2017Q2	20472.125	74721.15625
2006Q1	7354.71875	36051.5	2017Q3	25506.375	76446.78125
2006Q2	10314.5313	38396.5	2017Q4	31116.125	77982.46875
2006Q3	13331.9063	39978.5	2018Q1	45778.4062	74874
2006Q4	16406.8438	40797.5	2018Q2	49148.3437	77811.5
2007Q1	20192.625	35797.875	2018Q3	49702.9687	82340.75
2007Q2	23121.375	37113.125	2018Q4	47442.2812	88461.75
2007Q3	25846.375	39687.625	2019Q1	36754.875	110543.4063
2007Q4	28367.625	43521.375	2019Q2	31108.125	114100.3438
2008Q1	37262.9375	56013.59375	2019Q3	24890.625	113501.4687
2008Q2	36745.5625	59406.15625	2019Q4	18102.375	108746.7813
2008Q3	33393.3125	61098.28125	2020Q1	10743.375	99836.28125
2008Q4	27206.1875	61089.96875	2020Q2	2813.625	86769.96875
2009Q1	3642.78125	52220.90625	2020Q3	-5686.875	69547.84375
2009Q2	-2397.5312	51675.84375	2020Q4	-14758.125	48169.90625
2009Q3	-5456.1562	52294.46875	2015Q2	-4856.625	71119.34375
2009Q4	-5533.0937	54076.78125	2015Q3	-7587.625	69058.21875
2010Q1	2248.53125	60946.84375	2015Q4	-7390.375	67611.53125
2010Q2	6184.21875	63486.90625	2016Q1	2582.15625	66479.28125

2010Q3	11150.8438	65621.03125	2016Q2	5897.09375	66381.46875
2010Q4	17148.4063	67349.21875	2016Q3	9401.46875	67018.09375
2011Q1	30567.8438	65243.1875	2016Q4	13095.2813	68389.15625
2011Q2	36070.9063	67530.8125	2017Q1	16013.375	72805.59375
2011Q3	40048.5313	70783.8125	2017Q2	20472.125	74721.15625
2011Q4	42500.7188	75002.1875	2017Q3	25506.375	76446.78125
2012Q1	41781.2188	83261.40625	2017Q4	31116.125	77982.46875
2012Q2	41841.0313	88180.34375	2018Q1	45778.4062	74874
2012Q3	41033.9063	92834.46875	2018Q2	49148.3437	77811.5
2012Q4	39359.8438	97223.78125	2018Q3	49702.9687	82340.75
2013Q1	33258.375	106907.3438	2018Q4	47442.2812	88461.75
2013Q2	31274.625	108543.4063	2019Q1	36754.875	110543.4063
2013Q3	29848.125	107691.0313	2019Q2	31108.125	114100.3438
2013Q4	28978.875	104350.2188	2019Q3	24890.625	113501.4687
2014Q1	35232.1875	90712.84375	2019Q4	18102.375	108746.7813
2014Q2	32851.3125	85518.40625	2020Q1	10743.375	99836.28125
2014Q3	28401.5625	80958.78125	2020Q2	2813.625	86769.96875
2014Q4	21882.9375	77033.96875	2020Q3	-5686.875	69547.84375
2015Q1	802.625	73794.90625	2020Q4	-14758.125	48169.90625
2015Q2	-4856.625	71119.34375			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).